تمهيد:

تتمحور موضوعات اقتصاد المؤسسة في مضمونها، وفحوى إطارها العام على وظائف المؤسسة، وعلاقتها بمختلف جوانب المحيط أو ما يعرف بالبيئة التي تنشط فيها ، سواء تعلق الأمر ببيئتها الداخلية أو الخارجية، كما ترتبط بتنظيم المؤسسة من حيث هيكلتها (la structuration) ،بالإضافة إلى استخدام مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي للمؤسسة لذلك انصبت هذه الأدوات على دراسة جوانب هامة تعلقت بالمؤسسة وسيرورتها شملت قرارات الإنتاج، والتكاليف، والاستثمار.

نهدف من خلال هذا المقياس إلى ضبط جوانب محددة للمؤسسة من حيث تعريفها، مع الإشارة إلى مساهمة العديد من المقاربات الفكرية التي اهتمت بالمؤسسة، ودراستها وتحليل نشاطها، كإسهامات المفكرين الاقتصاديين في إطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، مساهمات علماء الاجتماع والسلوكيين، وكذا المفكرين الإداريين ونظرتهم للمؤسسة من وجهة نظر تسييرية، إلى جانب ما شكلته المقاربة النظمية كمقاربة حديثة نسبيا اعتبرت المؤسسة كنظام مفتوح.

المحور الأول: *مدخل لاقتصاد المؤسسة*

سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم المؤسسة وإشكالية تعريفها، كما سنوضح إسهامات المفكرين الاقتصاديين، علماء الاجتماع والسلوكيين، وكذا اهتمامات المسيرين بها. وهذا لإبراز صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق للمؤسسة واختلاف نظرتهم إليها.

قبل أن نتطرق إلى مفهوم المؤسسة، وتحديد مختلف جوانبها الأساسية، من الباحثين من حاول الوقوف على مختلف المقاربات النظرية للمؤسسة، والذين اهتموا بالمؤسسة من الداخل وما يجري فيها، والخروج بمجموعة من النقاط والخصائص المشتركة فيما بين الباحثين، ومن بينهم Alfred . D. Chandler ، والذي يرى أنه عند دراسة نظرية المؤسسة La Théorie de la firme ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار 04 خصائص هامة للمؤسسة وهي :

- الشخصية القانونية لها أو المعنوية: وما يحكمها من عقود والجوانب القانونية والتأسيسية (العقد التأسيسي، التسمية، الشكل القانوني،القانون الأساسي، المقر الاجتماعي...) .
- وحدة إدارية: ما يسمح للمسيرين والمديرين بقيادتها وتسييرها.
- مجموعة من الموارد: المادية ، مالية وبشرية .
- تسعى إلى تحقيق هدف معين .

فمختلف الباحثين الذين اهتموا بالمؤسسة ودراستها وتحليل سلوكه، تندرج إسهاماتهم وتتقاطع في خاصية أو أكثر من هذه الخصائص بغض النظر عن منطلقاتهم الفكرية؛ كما هو موضح في هذا الشكل :

الشكل رقم (1): خصائص مشتركة لدراسة المؤسسة.

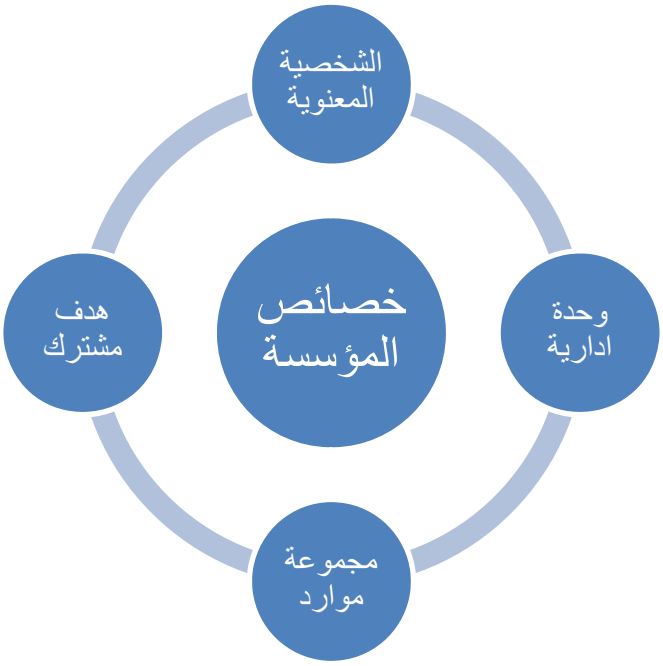

وعلى الرغم من أن المؤسسة تقوم على حقائق، وطابع نشاط اقتصادي أكثر منه شكل وجوانب قانونية ، فيمكن أن تعدد أشكالها القانونية خلال فترة حياتها لكن تبقى دوما خاصيتها الأساسية وهي ممارستها لأنشطة اقتصادية مهما اختلفت قطاعات نشاطها (إنتاج منتوجات وخدمات موجهة للبيع)؛ كما ينظر إليها كوحدة إدارية يقوم فيها المسيرون بوظائفهم الإدارية، ما يمكنهم من قيادتها نحو بلوغ الأهداف المشتركة، ومن منظور نظمي تم دراستها على أنها مجموعة منظمة من العناصر والموارد المرتبطة ببعضها البعض موجهة نحو غاية محددة، يتم من خلالها تحويل ومعالجة المدخلات إلى مخرجات تتماشى وطبيعة المؤسسة.

1. موضوعات ومضمون اقتصاد المؤسسة:

اختلف الباحثون حول مضمون اقتصاد المؤسسة باختلاف ايديولجيتهم ومنطلقاتهم الفكرية من جهة، وباختلافهم حول مفهوم المؤسسة من جهة أخرى، والتي سوف نتطرق إليها من خلال المقاربات الأربعة الآتية والممثلة في:

المقاربة الاقتصادية، المقاربة الإدارية– التسييرية– ، مقاربة السلوكيين وعلماء الاجتماع، المقاربة النظمية.

1.1 المقاربة الاقتصادية النيوكلاسيكية:

يعد الرواد الاقتصاديون الكلاسيك أول من اهتم بالمؤسسة باعتبارها عونا اقتصاديا في الدورة الاقتصادية، كما أنها دالة للإنتاج –حسب رأيهم– تتماشى مع متطلبات السوق وهو بمثابة النموذج – نموذج السوق– الذي بني على أساسه الكلاسيك الأوائل وكذا الكلاسيكيون الجدد(نيوكلاسيك) افتراضاته، ومبادئه، والتي ترى أن المؤسسة بمثابة "علبة سوداء"، أي مدخلات ومخرجات بدون معرفة ما يتوسط هذه الحلقة بينهما، وما يجري فيها وما يحكمها من علاقات داخلها(boite noire).

فحسب أتباع ورواد النظرية الاقتصادية النيوكلاسكية (الكلاسيكية الجديدة) الذين يرون أن اقتصاد المؤسسة هو مجال لدراسة المؤسسة بصفتها عونا اقتصاديا " Agent Economique" أي كوحدة للإنتاج تتميز بالعقلانية والرشد في التصرف، دون أن يمنحونها أي إمكانية من أجل ذلك، أي يهتمون فقط برفع الإنتاج عندما يزيد الطلب، وبتخفيضه عندما ينخفض الطلب (إهمال التقدم التقني والإبداع التكنولوجي ، العلاقات بين الأفراد).

لذا هيمنت وسيطرت هذه النظرية سيطرة كاملة على الفكر الاقتصادي منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية مطلع السبعينيات من القرن العشرين طيلة ما يقارب القرن الواحد (1870 –1970)، من خلال نموذجهم "السوق" أي على أساس منظور خارجي لفهم سلوك المؤسسة ودراستها باعتبار أن السوق –وفقا لآلية العرض والطلب– هي التي تتحكم في سلوك المؤسسة وتتجاوب معها.

عموما يهدف علم الاقتصاد إلى" دراسة الإنتاج، وتوزيع العوائد، واستهلاك السلع [redacted] " [1] والتي شكلت جوانب هامة في دراسة المؤسسة؛ وسنقف على اهم هذه الجوانب بالتحديد بايضاح مفهومها فيما يلي:

✓ تعريف الاستهلاك :

- بصفة عامة ، يتمثل الاستهلاك في استخدام واستعمال السلع الاقتصادية التي يحتاجها الأفراد تلبية لمعيشتهم .

فالاستهلاك يخص ويتعلق بالسلع الاستهلاكية (لا سلع الانتاج) ويرتبط بمدة زمنية محددة (خاص بالأفراد) .

- الاستهلاك نشاط اقتصادي يتمثل في الاستعمال الفوري للسلع أو الخدمات التي تنتج في الدورة الاقتصادية وقد يكون استهلاك غير دائم (فوري) (non durable) واستخدامه بشكل نهائي كالمنتجات الغذائية، وقد يكون استهلاك سلع أوخدمات تتطلب وقتا كبيرا أو مدة طويلة لاستهلاكها (دائمة)، وتتطلب وقتا لاستهلاكها نهائيا (Durable) كالسيارات ، الآلات الكهربائية ، التجهيزات .

✓ تعريف الانتاج :

الإنتاج نشاط اقتصادي وإنساني يتمثل في خلق سلع وخدمات (كناتج للعمل الذي يقوم به الإنسان) بغرض إشباع لحاجات الفردية والجماعية .

وبذلك فإن تعريف الانتاج يرتبط بعنصرين مهمين وهما :

- أن تكون المنتجات موجهة للبيع .
- أن تكون نتيجة للجهد والعمل الإنساني الذي يجب مكافأته في المقابل.

بذلك تكون أنشطة العمل المنزلي (الطهي ، البستنة ...) هي كلها ليست نشاطات إنتاجية (غير مكافئ عليها، وغير موجهة للسوق) وبذلك يمكن تقسيم الإنتاج إلى إنتاج موجه للبيع Marchande وآخر غير موجه للبيع Non Marchande باستخدام عوامل الإنتاج .

[1] Dictionnaire d'economie. P145

كما يمكن أن نتطرق إلى الإنتاج الحقيقي P.Réel وهو الذي تعكسه القيمة المضافة التي تحققها المؤسسة أي الفرق بين إنتاج الدورة والاستهلاك الوسيط .

أي أن الإنتاج يهدف إلى تحقيق أرباح (ربحية، اقتصادي،Lucratif)

لذا يمكن أن نبين أن علم الاقتصاد من وجهة نظر خاصة تتعلق بسلوكيات الأفراد يدرس طريقة استخدام (الأفراد ، الجماعات ، الشركات ، ...) الموارد النادرة بهدف تحقيق أقصى إشباع لمختلف الحاجات (المتعددة) .

بذلك اختلفت مساهمات مفكري الاقتصاد عن التسيير في دراستهم للمؤسسة ، هذا الأخير الذي يهتم أساسا بالظواهر التي تجري في داخل المؤسسة (se déroulant à l'intérieur d'une Enterprise) والتركيز على مختلف وظائف المسير لتحقيق لأهدافها .

2.1 مقاربة تسييرية (إدارية) :

لقد ظهرت العديد من الاتجاهات الإدارية الفكرية التي اهتمت بمواضيع التسيير خاصة منذ مطلع القرن العشرين، وتزامنت مع مختلف المراحل التي مر بها النشاط الاقتصادي وما يميزها في كل مرحلة منها، بدءا من اقتصاد الإنتاج أين برزت المدرسة الكلاسيكية– الإدارية– إلى ما توصلنا إليه من مفاهيم حديثة وأساليب إدارية جديدة أخذت بعين الاعتبار هذه التحولات سيما منذ منتصف الثمانينات؛ والتي اهتمت بالمؤسسة وما يحكمها من علاقات، وكذا ما يجري فيها من عمل لذا أصبح ينظر إلى التسيير –في أي مجال كان و بالأخص المؤسسات –على أنه عامل نجاح المنظمات لتحقيق هدفها وهو البقاء (الاستمرارية) هذا ما جعل المؤسسات لا تكتفي بالتأقلم مع المحيط، بل التوقع للتغيرات قبل حدوثها وما تتطلبه من ليونة كبيرة تستدعي السرعة في رد الفعل، بانتهاج المنهج الاستباقي لا التفاعلي.

لقد ظهرت العديد من الاتجاهات الفكرية التي اهتمت بمواضيع التسيير خاصة منذ مطلع القرن العشرين، تزامنت مع مختلف المراحل التي مر بها النشاط الاقتصادي وما ميزها

لذا أصبح ينظر إلى التسيير –في أي مجال كان و بالأخص المؤسسات –على أنه عامل نجاح المنظمات لتحقيق هدفها وهو البقاء – الاستمرارية –هذا ما جعل المؤسسات لا تكتفي بالتأقلم مع المحيط، بل التوقع للتغيرات قبل حدوثها وما تتطلبه من والنمو لمسايرتها . فالمدارس التسييرية التي ظهرت على الرغم من اختلاف نظرتها للتسيير وكذا على حسب الفترة التي تزامنت معها وما ينبغي تحقيقه من أهداف لمسايرتها حتى وإن كانت تحمل في جوهرها فلسفة خاصة بها، إلا أن كل مدرسة كانت تبحث عن الكيفية المناسبة التي تتمكن من خلالها تحقيق أهدافها؛ ولا يمكن أن نعتبر تلك المدارس كمداخل تسييرية منفصلة عن بعضها البعض وإنما هي مكملة لها، فنجد البعض ركز على جوانب معينة –في ظل ظروف معينة –وأهمل أخرى، وجاء الآخرون لتكملتها وتطويرها حتى ما توصلنا إليه من مفاهيم حديثة .وفيما يلي نعرض أهم هذه الاتجاهات.

- المدرسة الكلاسيكية:

اقترنت المدرسة الكلاسيكية بأسماء الباحثين الذين وضعوا الأسس الأولى لعلم المنظمات (F.W.Taylor – H.Fayel – Max.Weber)والتي ارتبطت أعمالهم مع بداية القرن العشرين، إضافة إلى أعمال الباحثين الآخرين الذين أتموا فيما بعد أعمال هؤلاء الرواد والتي اهتمت أساسا بعملية التسيير وإن كان كل واحد ركز على جانب معين إلا أن مساهمتهم اشتركت في العديد من الفرضيات الأساسية الممثلة في النقاط الآتية:

- ✓ تمارس السلطة من الأعلى إلى الأسفل:

فالسلطة كما يعرفها G.R.terry et S.Franklin هي الحق الرسمي في المطالبة بالامتثال والالتزام، و من أهم مصادرها الشرعية بالقدرة على العقاب والجزاء ، الخبرة، القدوة .

- ✓ مبدأ التخصص التنظيمي:

أي أن كل فرد في المؤسسة متخصص في نشاط معين، فمن خلال تنظيم ووصف مناصب العمل فكل واحد مكلف بتنفيذ عمل معين وبأبسط حركة ممكنة في ظل الإنتاج على شكل سلسلة.

- ✓ نطاق الإشراف:

من المفاهيم التي دفعت الكتاب الكلاسيك إلى التساؤل حول العدد الأمثل للمرؤوسين الخاضعين لسلطة الرئيس ، وكذا نطاق الإشراف له تأثير على عمق الهيكل التنظيمي وأفقيته ويتأثر بعدة عوامل كالمستوى الثقافي للأفراد، نظام القيم، ثقافة المؤسسة، الاتصا؛.هذا ما أدى مع مرور الوقت إلى التحول إلى التنظيمات المسطحة) بدل الهرمية.

- ✓ الاختيار المناسب للعمال وتحسين وتطوير قدراتهم

كما سبق الإشارة إليه، على الرغم من هذه الفرضيات المشتركة بين رواد المدرسة الكلاسيكية، إلا أن كل واحد منهم اهتم بمستوى معين.

1) أعمال تايلور Frédéric W Taylor (1856-1915)

يعد تايلور مؤسس التنظيم العلمي للعمل (organisation scientifique du travail-O S T-) و الذي عرف بالعمل على شكل سلسلة تبين مجموعة من العمليات المنتظمة خلال العملية الإنتاجية للوصول إلى إنجاز عمل معين، بالإضافة إلى تحديد الأجر من خلال مردود العمل.وعلى الرغم من تحاليله الخاصة بتنظيم الورشات(طبيعة تكوينه وخبرته) إلا أنه يصنف من بين منظري الإدارة وانحصرت أعماله أساسا حول الفعالية في العمل باللجوء إلى المنهج العلمي. وقد انطلق من فكرة أساسية أطلق عليها ظاهرة التظاهر بالعمل- Soldiering - في حين أن العمل لايستغرق إلا جزءا بسيطا من وقت العامل ،لذا حاول إيجاد علاقة بين الإنتاجية والعائد، يكون انطلاقا من تنظيم جيد حيث قام بإعادة تصميم العمل من خلال نظام جديد للأجور على أساس الكمية المنتجة بدلا من النظام الزمني، حيث يكون هناك توافق بين أجر العمال ومستوى الإنتاجية(الأجر بالقطعة) فهو أول من أخضع خطوات العمل للدراسة والبحث وانتهج في ذلك المنهج العلمي .

والذي يقوم على أساس :تقييم العمل –الاختيار المناسب دراسة العمل– الحركات والزمن– (l'ergonomie)

للعمال –تحديد الأجر بالقطعة، ...ومن خلال تجاربه توصل إلى ما يسمى" بالطريق الأفضل الوحيد" the onebest way "

الذي نعني به اتباع أحسن طريقة ممكنة لزيادة الإنتاجية وما يلزمها من تنظيم عقلاني للعمل والمحفز الوحيد والأساسي هو ذو طبيعة مالية والعمل على القضاء على التبذير في الوقت، الموارد باتباع المنهج العلمي

2) أعمالH.Fayol(1841–1925)

اهتم F.taylor أحد أشهر رواد المبادئ الإدارية أو التسييرية، فقد تبنى فكرا تسييريا حيث أن الفعالية تكون انطلاقا من الطريقة التي تتبعها في العمل ،وقد يبين أنه يمكن التحكم في السلوك الإنساني من خلال العملية التسييرية بمجموعة من القواعد والضوابط

بدأ Fayol حياته العملية كمدير عام لشركة منجميه في فرنسا كونت له خبرة ومبادئ ساعدته على تبين فلسفة تسييرية محددة للأداء، كما أنه لقب بأب الادارة الكلاسيكية ، هذا ما تبين في كتابه الإدارة الصناعية والعامة التسيير فإن الإدارة أو التسيير لها خمسة عمليات وهي أن نتوقع :ننظم، نقود، ننسق ونراقب–POCCC (prévoir, organiser, commander, coordonner et contrôler:)

وفي مقابل هذه الوظائف التسييرية هناك ستة وظائف للمؤسسة تطبق عليها وهي : الوظيفة التقنية، التجارية، المالية، الأمن والمحاسبية

و لزيادة الفعالية التسييرية قدم الأربعة عشرة مبدأ لتحسين قيام المسيرين بمهامهم بأحسن كيفية وهي– Fayol :تقسيم العمل والتخصص –السلطة والمسؤولية –الانضباط – وحدة القيادة –وحدة الإدارة –أولوية المصالح العامة على المصلحة الشخصية –مبدأ المكافأة والتعويض –المركزية –تدرج السلطة– العدالة والإنصاف–استقرار العمال –المبادرة –تنمية روح الجماعة.

3) أعمال max.weber (1864–1920) –النظرية البيروقراطية–

بالإضافة إلى أعمال Fayol – F.Taylor اهتم باحثون آخرون بدراسة المنظمات

والتي تشكل بها منظمة كفأة وفعالة من خلال نظرته للمؤسسة(على أنها منظمة بيروقراطية يمارس عليها التسيير العقلاني باتباع مجموعة من القواعد والإجراءات الصارمة لمنظمة لها مجموعة من الوظائف والتخصصات وكذا مستويات إدارية.

- مدرسة العلاقات الإنسانية:

جاء هذا التيار لتسليط الضوء على النتائج السلبية المتعلقة بالتنظيم العلمي للعمل، حيث أخذ هذا التيار البعد الإنساني للفرد و العلاقات التي تربط بين الأفراد وكذا سلوكياتهم . وأعطى أهمية لإنسانية الفرد وعلاقته بالجماعة.

–يعد Elton Mayo على رأس جماعة من علماء الاجتماع والنفس الذين قاموا بعدة دراسات وتجارب في مصنع Western electric بهاثورن على عدة مراحل ولمدة 10 سنوات منذ 1920 وكانت أولى تجاربهم هي امتداد للفرضيات التايلورية .وقد بين لهم من خلال تجاربهم أن الاهتمام بالفرد وميوله واتجاهاته يولد نتائج حسنة فيما يخص زيادة الإنتاجية بذلك توصلوا إلى أن هناك أهمية كبيرة للعلاقات الإنسانية على فعالية العمل من خلال الاهتمام بالفرد وكذا من خلال الجماعة، هذه التجارب كانت نقطة الانطلاق وتمهيدا لدراسات العديد من المنظرين حول الحاجات وتحفيزات الأفراد في المؤسسة.بذلك انطلقت مدرسة العلاقات الإنسانية من قاعدة أساسية أهملتها المدرسة الكلاسيكية ألا وهي إنسانية الفرد وكذا علاقته بالجماعة)من خلال دراسة السلوكيين ثم المدرسة الاجتماعية (حتى ولو تم توفير جميع الشروط المادية، يمكن أن يحقق الاهتمام بالفرد نتائج قد تكون أحسن من الأولى وبذلك تستطيع تحقيق إنتاجية أكبر وهذه العلاقات بين الأفراد لا تكون في إطارها الرسمي عن طريق السلطة وإنما على أساس الثقة المتبادلة والتعاون وكانت أهداف الأفراد تتماشى مع أهداف المؤسسة .

لذا رأى السلوكيون في هذا الإطار أن التسيير" ما هو إلا تحقيق الأهداف وإنجاز الأعمال بواسطة الآخرين

من هنا برزت إحدى أهم الوظائف التسييرية ألا وهي وظيفة" التوجيه" هناك من يسميها الدفع. – impulsion – والتي تشمل على 03 عمليات اجتماعية وهي الاتصال –التحفيز، القيادة، هذه العمليات التي يهدف من خلالها إلى التأثير على الأفراد بطريقة تجعلهم

وأكدت المدرسة الاجتماعية أيضا على أن الإنسان بطبعه اجتماعي ولا يستطيع أن يعيش بمفرده، لذا على المسير أن يأخذ بعين الاعتبار هذا البعد أيضا فيدرس جماعة العمل وطبيعة تكوينهم وكيفية التعامل معهم وقد اهتمت ببعض الأنماط التنظيمية كالصراعات بين الأفراد والتنظيمات غير الرسمية ودورها في المؤسسة)سواء كانت محركة أو معرقلة للهدف(، إلى جانب دراسات أخرى تتعلق بمدى أثر الجماعات وعلاقات الأفراد على الإنتاجية كتوسيع العمل، تثمين العمل هذا الأخير الذي نقصد به تثمين النشاطات لكل فرد بطريقة تسمح لهم العمل بنوع من الحرية) شعور بالراحة (مع إحساسهم بمسؤوليتهم اتجاه العمل من خلال مراقبتهم لأنفسهم أثناء أداء العمل والتي تصاحب دوران الأنشطة :كما اهتم العديد من الباحثين ضمن هذا الاتجاه كAbraham Maslaw

بسلم الحاجات، و Rensis Likert و chester bernard بإسهاماتهما في مجال القيادة، ونظرية العاملين لـHersberg

- المدرسة القرارية:

حسب هذه المدرسة فإن المسير هو عون لاتخاذ القرار وأن جوهر التسيير هو اتخاذ القرار وعلى المسير أني تخذ القرارات الرشيدة التي تساعد على تحقيق الأهداف .وقد ذهب أنصار هذه المدرسة أمثالJames ، March et Herbert Simon Richard cyrt

إلى دراسة آلية اتخاذ القرار ونقد نظرية العقلانية المطلقة (rationalité absolue) بحكم أن الفرد مقيد بالوضعية التي هو فيها، المعلومات المحصل عليها وأن قدرته على التحليل وجمع البدائل محدودة وكذا لا خطية القرار أي بمجرد الانتقال من خطوة إلى خطوة لا نرجع إلى الخطوات السابقة) خطية القرار : لا توجد تغذية عكسية (لذا ظهرت محلها العقلانية المحدودة وهي كنقد للنظرية الأولى التي مفادها أن الإنسان لا يبحث عن

- **المدرسة الرياضية أو الكمية:**

حاولت هذه المدرسة أن تضع المشاكل التسييرية في شكل نموذج رياضي من خلال علاقات رياضية .وعلى الرغم من إسهاماتها التي لا تزال يعترف بها لحد الآن خاصة في الظواهر الكمية مثلا :بحوث العمليات، الاحتمالات، الاستخدامات الأمثل للموارد في ظل قيود معينة .إلا أنها صادفت مشكلة الظواهر الكيفية أين يصعب تكميمها

- مدرسة عملية التسيير:

ينظر أصحاب هذه المدرسة إلى أن التسيير يشتمل على مجموعة من الأنشطة والوظائف المتكاملة فيما بينها من خلال التركيز على : التخطيط، التنظيم، الدفع، الرقابة.

والمشكّلة لعملية التسيير .وتعتبر هذه الوظائف الإطار الفعال لدراسة التسيير

وهي تعكس مدى إرادة المؤسسة في التحكم وقيادة المؤسسة.

فبالإضافة إلى اهتمام المسيرين بالوظائف الإدارية –للمسير– باعتبار المؤسسة وحدة إدارية ما يمكنهم من قيادتها)، واهتمامهم بكل الأنشطة التي تجري فيها والعلاقات التي تحكم الأفراد فيما بينهم، وعلاقاتهم بالمؤسسة، تم الاهتمام بدراسة موضوعات جديدة تزامنت بتطور المحيط الاقتصادي أساسا: كالمؤسسة والمحيط، اليقظة الإستراتيجية، المرونة، تحسين تنافسيتها(أي دراسة المؤسسة من الداخل وعلاقتها بالمحيط).وكذا إلى انقسام الاقتصاد إلى اقتصاد كلي واقتصاد جزئي (المؤسسة) وإخفاق السوق كأداة للتفسير، أصبحت العديد من النظريات الإدارية الحديثة تشكل المحاور التي تشكل مضمون وموضوعات اقتصاد المؤسسة (دراستها والاهتمام بها من الداخل).

3.1 مقاربة نظرية المنظمة:

من الباحثين من يرى أن اقتصاد المؤسسة مجال لدراسة المؤسسة بصفتها منظمة فيركزون الدراسة على" نظرية المنظمة" وربطها بالعديد من الجوانب السلوكية والادارية.

من وجهة نظر علماء الاجتماع، فإن نظرية المنظمة" تضم مجموعة من المفاهيم والمبادئ والفرضيات المترابطة، لتفسير مكونات وأجزاء المنظمة وكيفية عملها، فهي تهتم بماهية المنظمات وسلوكها في بيئة معينة" ، كما أن نظرية السلوك التنظيمي تعنى بدراسة سلوك الأفراد والجماعات في المنظمات، وتفسير هذا السلوك والمساعدة في التنبؤ بسلوك الأفراد نحو توجيهه لتحقيق أهداف المنظمة، باعتبارها كيانا اجتماعيا تحكمه مجموعة من القواعد والإجراءات لتحقيق هدف مشترك، أو بمثابة هيكلة تتبع منطقا معينا لتحقيق هدف محدد. وهو ما أدى الى ضرورة فهم ماهية المنظمة وسلوكها في بيئة معينة (بيئة، الأهداف، الهيكل التنظيمي، حجم المنظمة، ثقافة المنظمة،التغيير التنظيمي، نظم المعلومات ...) باعتبار أن النظرية هي تصور ورؤية ومنطلق تمكن من فهم، وتعريف، وتفسير ظاهرة معينة وتحديد حدودها وطريقة دراستها، كما أن العناصر المحددة للمنظمات تشمل ما يلي:

- مجموعة من الأفراد؛
- مجموعة من الوسائل والموارد؛
- مجوعة من القواعد والإجراءات؛
- تقسيم العمل وتحديد السلطات (ما يجعل العمل فيها منظما)

فهي تشترك كما أشرنا سابقا في العديد من الجوانب مع المؤسسة، وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين المؤسسة والمنظمة إلا أنه يمكن أن نسلم أن كل مؤسسة هي منظمة، بينما لا يمكن اعتبار المنظمات مؤسسة(هذا ما أدى إلى تصنيفها إلى منظمات ربحية– منظمات الأعمال– ، وأخرى غير ربحية).

4.1 المؤسسة كنظام:

تعد كمقاربة حديثة للعلم، والتي تنظر إلى أي" ظاهرة حقيقية على أنها نظام" ، أي بمثابة الكل المركب من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة فيما بينها لتحقيق هدف مشترك.

ما زاد من انتشار هذه المقاربة إسقاطها في العديد من ميادين المعرفة، ومنها في العلوم الإدارية أساسا، والتي اعتبرت المؤسسة كنظام لمجموعة من وظائف التسيير ووظائف المؤسسة، ما مكن من فهم سلوك المؤسسة أفضل من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية والتي تحكمها درجة كبيرة من الارتباط والاعتمادية فيما بينها[1].

قبل أن نتناول مفهوم المؤسسة، سنبين مسألة جوهرية تتعلق بالتعريف وإشكالية الوصول إلى تعاريف دقيقة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، على غرار العلوم التجريبية التي تلقى مصطلحاتها درجة كبيرة من الاتفاق والدقة

1.1 الاقتصاد والاقتصاد السياسي:

يدرس علم الاقتصاد في معناه جد الواسع"sens le plus large" مفهوم العمل (حسب المعنى الأوسع له) ، وبصفة عامة يتعلق بأي حدث أو نشاط اقتصادي والذي يتطلب عملا إنسانيا ، فلا بمكن اعتبار مشكل اقتصادي هو مشكل فردي لفرد واحد ، فجميع الأفراد يشتركون ويتعاونون لإنتاج سلع وتوزيعها أي أن كل نشاط اقتصادي يتطلب جماعة من الأفراد collectivité d'hommes .

بينما يدرس الاقتصاد السياسي* كل ما يتعلق بالنشاط الذي يقوم به الأفراد لانتاج وتوزيع السلع الفردية لإشباع حاجاتهم ؛وهو علم حديث نسبيا يتعلق موضوعه بدراسة الظواهر والوقائع الاقتصادية[2] .

العمل من حيث معناه الاقتصادي هو نشاط يتم مكافأته activité rémunérée وهو بمثابة عامل للإنتاج، إلى جانب رأس المال ويتعلق بمدى تدخل الفرد في عملية الإنتاج.

[1] سيتم الوقوف على هذه المقاربة بالتفصيل في المحاور اللاحقة.

* L'économie politique est une science jeune qui a pour objet l'étude des faits économiques .Et du domaine de l'économie , tout ce qui se rapporte à l'activité qui déploient les hommes pour produire et répartir les biens nécessaire à la satisfaction de leurs besoins .

[2] J.Anciant .Economie Politique. Masson et Cie editeurs. Paris. 1967

2. مشكلة التعريف في العلوم الاجتماعية:

تعددت الأسباب التي أدت إلى صعوبة الاتفاق الى الوصول إلى تعريف موحد في العلوم الاجتماعية عموما، وفي علم الاقتصاد على وجه الخصوص يمكن ارجاع ذلك إلى [21]:

- خضوع مجال البحث والمعرفة في علم الاقتصاد (والعلوم الاجتماعية والانسانية) إلى نظام قيم الباحث، فلا يستطيع الباحث أن يكون حياديا ولا مستقلا عن الظواهر التي يقوم بدراستها، كما هو الحال بالنسبة للعلوم التجريبية كالفيزياء والكيمياء...
- عدم إمكان الباحث في العلوم الاجتماعية الابتعاد عن موضوع بحثه –كما هو الحال أيضا بالنسبة للعلوم التجريبية– وهذا لطبيعة العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه، وأيضا صعوبة تعميم نتائج بحثه تماشيا مع حدود دراساته (الموضوعية ، البشرية ، المكانية والزمنية).

يعتبر غموض المفاهيم، أو عدم الاتفاق على تعاريف محددة لها من أبرز المشكلات التي تؤثر في دراسة الظواهر، ومعالجتها وكذا في تطور البحث العلمي، بذلك يعتبر التعريف (définition) أمرا ضروريا وملازما للمفهوم، وتكمن أهمية **التعريف** في أنها من تربط المفاهيم والمصطلحات، أي يتم من خلالها الاتفاق على المحددات الخاصة بكل مفهوم؛ أما **المفهوم** فيتم التركيز على الصورة الذهنية للمفهوم.

لذلك فان **التعريف في اللغة:** هو تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة؛

أما في **التعريف اصطلاحا** فذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر، وهو المعنى الذي اصطلح أهل العلم على إعطائه لتلك الكلمة، وهو يناسب الدراسات النظرية، لكن يتعرض عموما إلى نقد شديد في الاستخدام نظرا إلى عدم الاتفاق في الرؤى الخاصة بالمفكرين والباحثين للمفاهيم والمصطلحات في العلوم الإنسانية، لذلك يعبر المصطلح عن مفهوم محدد وواضح متفق عليه بين أهل الحقل العملي، أي الدلالة اللفظية للمفهوم(لكل علم اصطلاحاته)

[1] عيسى حيرش. مطبوعة محاضرات في اقتصاد المؤسسة موجهة لطلبة السنة الثانية تسيير ومحاسبة ومالية.قسم علوم التسيير جامعة بسكرة. السنة الجامعية 2006-2007

تتفق مختلف العلوم وشتى أنواعها على ضرورة تحديد ما تلجأ إليه من مصطلحات أي الدلالة اللفظية للمفهوم، تحديد واضحا ودقيقا ، وهذا لتمكين الباحثين من توحيد التصور، أو على الأقل الاتفاق على الحد الأدنى من الفهم المشترك في فهم الأمور وادراكها، وهذا ما نلمسه أكثر في مجال العلوم التجريبية، وما حققته من نجاح في ذلك (الحقائق المتراكمة والمتفق عليها)، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية التي لا تزال تعاني في كثير من الحالات من صعوبة تحديد لبعض مصطلحاتها.

ولعل إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى صعوبة الاتفاق في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية هو تمييز المعرفة في العلوم الاجتماعية ومجال الاقتصاد على وجه الخصوص بخضوعها إلى نظام قيم الباحث .